الأهرام

□ ١٩٩٢/٤/٢٢ □

□ مجلس الشعب يؤجل نظر قانون بسبب شبهة عدم الدستورية

رفض إعفاء شركة ضمان الصادرات من الضرائب والرسوم

وزير الاقتصاد : هدفنا وضع المصدر المصرى على نفس مستوى المصدر الاجنبى

كتب الجلسة

محمود معوض
عبد الجواد على
شريف العبد

شبهة عدم الدستورية التى اصبحت تطارد حصانة خاصة لدى مجلس الشعب كانت السبب فى وقف الموافقة على قانون ، وتأجيلها للدراسة بينما مر بحمد الله مشروع قانون اخر رغم معارضة بعض نواب الحزب الوطنى والمستقلين وهو مشروع بانشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات لكن المجلس فى جلسته الصباحية برياسة الدكتور فتحى سرور رفض ان ينص فى القانون على اعفاء وشائق الضمان التى تصدرها الشركة وكذلك ماتتقاضاه من الضمان من ضريبة الدمغة وغيرها من الضرائب والرسوم .

فى نفس الوقت اكد الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ان هدفنا من هذه الشركة هو وضع المصدر المصرى على نفس مستوى المصدر الاجنبى فى التيسيرات المتعلق له المنافسة .

فى بداية الجلسة تركزت البيانات العاجلة للاعضاء التى القيت امام المجلس على قضية حوالات العراق التى اصبح حق المستحقين لها اسوأ من حالات المودعين فى شركات توظيف الاموال كما قال النائب احمد محمد ابراهيم وايضا الحمى الشوكية التى اصابت قرية حازب مركز بيلا كفر الشيخ وقد اشارها سيد عبد الواحد . ... ونبه طلعت عبد القوى الى ضرورة تلاقى سلبيات الحج وحماية الحجاج من عبث العابثين وتوفير الخدمات الصحية للحجاج من كبار السن .

كما اشار محمد ابو سديرة الى ظاهرة البطالة التى تجتاح محافظة سوهاج .

كما اشار محمد الطيبى الى قرار محافظ الغربية بوقف انشاء دار المناسبات رغم موافقة المجلس الشعبى المحلى للمحافظة على انشائها .

وعند عرض مشروع القانون المقدم من الحكومة حول معاملة الأطباء والصيادلة واخصائى العلاج الطبيعى والتمريض الحاصلين على درجة الدكتوراة بالمستشفيات التعليمية المعاملة المقررة لشاغلى الوظائف المعادلة من اعضاء هيئات التدريس بالجامعات دارت مناقشات ساخنة نبه فى بدايتها الدكتور حسين الصيرفى الى ان هيئة اشراف العاملين فى المستشفيات التعليمية ان يستفيدوا من القانون ...

لكن توفيق زغلول وصم القانون بأوصاف خطيرة ... وصفه بان فتنة وبأنه مفسدة ... بانه يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ... فلماذا اخلص فئة دون اخرى .

بل ان القانون تضمن مخالفة دستورية اذ انه كيف تمكن منح ميزة للحاصلين على الدكتوراة فى المستشفيات الجامعية فقط ... وفى استرسال واداء برلمانى يذكر به توفيق زغلول قال يظهر انها بانت « عيصة » يمكن لاى واحد يحصل على الدكتوراة ... وندخل فى فى صراع طبقى ...

بلاش طمع واستفزاز

وواصل توفيق زغلول كلامه وسط حالة من الرفض من بعض نواب الاغلبية قائلا ... هذا القانون دعوة للجهل ... بلاش طمع واستفزاز ، واحنا مش ناقصين صراع فى الجامعة ... المطلوب هو الحفاظ على وقار الجامعة ومستوى الاساتذة لأنهم هم الذين يربون كوادرنا العلمية .... فهذا القانون سوف يؤدى الى حدوث خلل فى الهيكل الادارى ... هذا القانون « المتسلل » الى مجلس الشعب ..

لكن الدكتور فتحى سرور قاطعه بشدة : القانون لم يتسلل وهو موجود وهو بالقنوات الشرعية .

طلب الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم الكلمة ليقول انني عجبت لكلام الاخ توفيق زغلول ... والاخ توفيق خانه التوفيق ... القانون لم يتسلل ، ولكنه سلك المسالك الدستورية بدءا من كليات الطب والمستشفيات والجامعية والمجلس الأعلى للجامعات ان هناك فئة من الأطباء الذين حصلوا على اعلى الدرجات العلمية لايعاملون معاملة اعضاء هيئات التدريس بكليات الطب التى تتبعها هذه المستشفيات رغم ان عملهم مرتبط بطبيعة عمل هيئات التدريس ويقدمون العديد من الخدمات ... وحفاظا على الكفاءات داخل الجامعة حتى لاتتسرب للمستشفيات الاستثمارية تقدمنا بهذا القانون وحتى يشعر هؤلاء الناس بانهم محل تقدير يتم منحهم القابا ادبية ان الدكتور فتحى سرور - والكلام لوزير التعليم - قد وافق على القانون وقد تحدثت معه قبل ان يصل الى مجلس الشعب ... ونحن ننحنى امام الدستور والقانون ولانوافق على قانون به شبهة عدم الدستورية .

واعترض بشدة احمد فؤاد عبد العزيز رئيس لجنة التعليم على اسلوب رفض زميله توفيق زغلول ، موجها اليه نداء بان يقرأ القانون قبل ان يهاجم ...

وبعد ذلك دخل النقاش حول القانون مرحلة جديدة حيث حرص رئيس المجلس على ان يقتصر الحديث فى النقطة « لدستورية » مرتكزا على ما اعطته اللائحة من اولوية فى الكلام لمن يكون الحديث عن موضوع الدستورية ... ولذلك اعطى الكلمة اولا للدكتورة فوزية عبد الستار التى بدأت كلامها باصدار حكم لقى تصفيقا من بعض المعارضين حينما قالت : بعيدا عن اى انفعال ودون أية حماسية فالقانون فيه اخلال بالمساواة وتكافؤ الفرص ، فليس من المعقول ان يسوى بين محاسب فى المستشفى الجامعى يحصل على درجة الدكتوراة ... وبين العاملين فى هيئة التدريس فى الجامعة ... واذا اردنا المساواة يجب ان نعممها ... لتمتد الى كل الحاصلين على

الدكتور سرور يتابع فى تأمل الوقائع البرلمانية المثيرة

الدكتوراة من العاملين فى الجامعات .

بينما قام نائب بورسعيد الوفاعى حمادة مستنكرا قيام الحكومة بتقديم قوانين غير دستورية فى الوقت الذى تتجاهل فيه تصحيح اوضاع العاملين الجامعيين الذين حصلوا على مؤهلات عليا اثناء الخدمة ... واكد ان هذا القانون المعروض فيه اخلال بمبدأ دستورى ولذلك فهو يرفضه ..

وجاء الدور على الدكتور حمدى السيد ليعترض على عبارة الالقاب الادبية الممنوحة للأطباء ... قائلا ان هذه الالقاب قائمة على ابحاث علمية يتم تقييمها فهى صفة تنطبق على مؤسسة تعليمية مثل معاهد البحوث هى تعليمية وبحثية فى نفس الوقت ومعظم هؤلاء حاصلون على امتياز فاذا فرطنا فى هذه الثروة يتسلل هؤلاء الاطباء خارج المؤسسات التعليمية ، ان اخطر المراكز العلاجية العلمية تقوم على اكتاف هؤلاء الاطباء وهم يشاركون

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فى منح الطلاب شهادات الدكتوراة لكيف نحرمهم من الحق الذى يمنحونه لغيرهم ... وأرى الابقاء على وضعهم ، وأن المخالفة الدستورية تكمن فى عدم مساواتهم بزملائهم وأطلب الموافقة على القانون ...

وأبدى كمال الشاذلى تحفظه على مقاله الدكتور حمدى السيد بانه يخشى على الاساتذة من التسرب والسفر للعمل فى الخارج ... مؤكدا اننا نقوم بتخريج دفعات كبيرة لكى تؤدى خدماتها للدول العربية والافريقية ، ولايختلف معى الدكتور حمدى السيد بان هذا مكسب .

وارى انه من الصعب فى هذه الجلسة ان نقرر عصبه دستورية او عدم دستورية القانون لذلك اقترح ان يحال للجان المختصة لدراسة النقطة الدستورية ...

وعند عرض مشروع القانون بانشاء الشركة المصرية لضمان الصادرات كان اول متحدث هو البدرى فرغلى الذى قال ان كثيرا من المحاصيلات الزراعية تم تصديرها من مصر ووصلت للموانى الاجنبية تالفة والعرب مثل على ذلك البطاطس والبصل والنتيجة عودة المنتج الينا مرة اخرى بما يمثل خسارة فادحة لاقتصادنا ... والامر بالفعل يحتاج الى متابعة لمثل هذه المنتجات لضمان ان تصل صالحة وسليمة وهو دور رئيسى ...

وتساءل : محمد خليل حافظ هل شركات التامين الحالية تضار من انشاء هذه الشركة ...ان جميع المصائب التى حدثت مرجعها انه لايوجد لدينا شركة تامين متخصصة فى هذا المجال فهذه الشركة تعمل تحت مظلة بنك تنمية الصادرات ..

صغار المصدرين الآن لايستطيعون التصدير الا من خلال وسيط بينما فى ظل وجود هذه الشركة المتخصصة يمكنهم التصدير عن طريقها كذلك وجود الشركة يسهل كثيرا من انسياب الصادرات غير التقليدية للخارج .

وعقب عبد الفتاح ديب مقرر اللجنة المشروع المقدم الان ماهو الا استجابة حية لمطالب المصدرين الذين واجهوا صعوبات عديدة من مراحل التمويل فالمشروع بموجبه وان هذا الموضوع سيجعل المصدر المصرى فى مامن من مشاكل التصدير اذا ماتعرضت صادراته لحظر من جهة المستوردين .. وارجو المجلس سرعة الموافقة على المشروع لتحقيق مزيد من الصادرات الى الخارج .

وقال ممدوح ثابت مكى : ان هذا المشروع يهدف الى تحقيق صالح المصدرين وان انشاء هذه الشركة يجب ان نخضع الضوابط اللازمة لضمان ان تقوم بدورها على العرض الاكمل لتغطية المخاطر التامينية ... وارجو الا يتاخر صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون حتى يمكن ان تقوم الشركة بدورها على الوجه الاكمل .. واوافق على المشروع من حيث المبدأ .

وقد فند توفيق زغلول الى ما اتهم به فقال لقد قرات المشروع والمذكرة الايضاحية والمواد والقول اننا لانحتاج الى هذا كله لماذا اعمل قانونا هل لكى ادعم المليونيرات الغلابة هل هؤلاء يحتاجون الى مشروع يساندهم مع تقديرى لاهمية التصدير ...

وقال محمد البدرشينى اليس هناك بنك مسئول ومتخصص عن الصادرات فى مصر وقانون ينظم النشاط التصديرى ...

اننى اعترض على ان نحمل الشعب برسوم اضافية من اجل قطاع قادر بينما كنا نرفض رسوما مماثلة لدعم احوال المدرسين وهم فئة بالفعل تحتاج الى الرعاية ..

وقال صلاح توفيق ان اغنى الدول الاشتراكية حرصت على دعم صادراتها ووجود هذه الشركة،امر ضرورى لهذا الدعم وهو مطلب وارد منذ فترة ولم تنفذ الدولة قرارها الا اخيرا ... والواجب الان هو ان تسهم الدولة بقوة فى مساندة هذه الشركة لتنطلق وتؤدى دورها ... لو لم نؤمن سلامة وجودة المنتج المصرى يكون التصدير فيه مساس بسمعة مصر ...

وعقب الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ان الفائدة من وجود هذه الشركة تعود اولا على الاقتصاد القومى لانها تمثل حماية لصادراتنا ككل ، واننا نستهدف ان نخضع المصدر المصرى على نفس مستوى التيسيرات المتاحة للمصدر الاجنبى ليكون له نفس الموقف التنافسى .

الشركة تؤدى هدفا قوميا محصلته تشجيع عملية التصدير وحمايتها من المخاطر غير التجارية ... فهناك اخطار سياسية الان يصعب تقديرها وحسابها وهذا مايتطلب بالضرورة وجود هذه الشركة بصفة خاصة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية